حول تطبيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات : دراسة تحليلية للوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية

د/ ساحل مخلوف
جامعة الجزائر

الملخص :

يعتبر مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية المعاصرة، وقد تم تكريس هذا المبدأ في ميثاق هيئة الأمم المتحدة وغيره من الاتفاقيات الدولية بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لذا تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في إرساء مقاربة دبلوماسية تقوم على حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مما سهل قيامها بالوساطة لحل العديد من النزاعات، مثل ادارتها للوساطة الدولية لتسوية الملف المالي .

Résumé:

Le principe de règlement pacifique des différends et conflits internationaux constitue un des principes fondamentaux régissant les relations internationales modernes, ce qu'il la consacrer également comme un des principes directoires de la charte des Nations Unies .

Dans ce cadre ; la diplomatique algérienne a fait de ce Principe un de ses fondements éssentiels , ce qu'il lui a permis de participer éfficacement à la resolution pacifique et poilitique de certaines crises et conflits à l'image de son role majeur dans la resolution de la crise Malienne.

مقدمـــة

تعددت التهديدات الأمنية التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد نشاطات الجماعات الإرهابية، اتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجرائم المنظمة العابرة للحدود، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى التحرك دبلوماسيا وعلى كافة المستويات لتجاوز هذه التهديدات الأزموية المختلفة والمعقدة التي انتشرت في منطقة الساحل والعمل على إرساء أسس السلم والأمن في هذه المنطقة، من خلال لعب دور الوسيط لحل العديد من النزاعات على غرار الأزمة في مالي كما قامت به فيما سبق ، حيث قادت الجزائر فريق الوساطة من خلال مقاربة دبلوماسية محايدة تقوم على التوفيق بين مختلف التيارات السياسية المتعارضة، ونبذ التيارات الإرهابية المتطرفة مع إعطاء بعد إفريقي وعالمي لجهودها الدبلوماسية لتسوية النزاعات استنادا إلى مقاربة شاملة مبدئية وواقعية في ذات الوقت. لذا فان هذه الدراسة تعالج دور الجزائر في بناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي : مع تقديم دراسة تحليلية للوساطة الجزائرية في الأزمة المالية.

المحور الأول: الوساطة : ماهيتها وأهميتها كوسيلة لتسوية النزاعات

ألزم ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء بتسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية على نحو لا يجعل السلم والأمن الدولي وكذا العدل الدولي عرضة للخطر[1]، كما أوردت المادة 33 من الميثاق التزاما على الدول الأعضاء بوجوب حل منازعاتهم التي يمكن أن يؤدي استمرارها إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين حلا سلميا، محددة بذلك وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية التي قد يلجأ إليها الأطراف لحل النزاع القائم بينهم، وقد جاء في المادة 1/33 أنه "**يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها**"، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فقد أكدت الجمعية العامة أهمية هذا المبدأ في إرساء مبادئ التعاون الدولي من خلال القرار رقم 2625 الصادر في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

المتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة [2].

تم تأكيد هذا المبدأ في إعلان مانيلا لعام 1982 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 10/37 الصادر في 15 نوفمبر 1982، وأعيد تأكيده أيضا في لائحة الجمعية العامة رقم 51/43 المتضمنة الإعلان المتعلق بمنع وإزالة المواقف التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين ودور الأمم المتحدة في هذا الميدان الصادر بتاريخ 05 ديسمبر/ كانون الأول 1988، لذلك يقع على الدول التي تكون طرفا في المنازعات التي من شأنها أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أن تبادر إلى تسويتها بطريقة المفاوضات والتحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يختاروا اللجوء إلى التنظيمات والوكالات الإقليمية أو أن يختاروا الحل الذي يناسبهم.

تعتمد الوساطة على تدخل دولة من دول الغير فيما بين الأطراف المتنازعة وذلك من أجل التقريب بين وجهات نظرهم، وتقديم المقترحات والحلول التي قد تساعدهم على حل النزاع القائم فيما بينهم، ومع ذلك إلا أن الوساطة وسيلة غير ملزمة، إذ يبقى للأطراف كامل الحرية في قبولها أو رفضها دونما أدنى مسؤولية على ذلك، وتعتبر الوساطة من بين الوسائل التقليدية المعروفة في حل النزاعات الدولية، وتتميز الوساطة بتدخل طرف ثالث (دولة أو منظمة دولية) لدى الأطراف المتنازعة، بهدف مساعدتها على التوصل لحل النزاع القائم بينها، ولا يقتصر دور الوسيط على مجرد الجمع بين الدول المتنازعة وإنما يقترح عليها الحل الذي يراه مناسبا لحل نزاعهما، ولكن يظل مع ذلك للدول المتنازعة كامل الحرية في قبول الحلول المقترحة أو عدم الأخذ بها. وإن كان هذا الرفض يعد عملا عدائيا في بعض الأحيان، مثل رفض الحكومة المغربية للوساطة التي قدمتها مصر لحل النزاع المتعلق بتحديد الحدود بينها وبين الجزائر عام 1963 وتفضيلها عرض النزاع على منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، تدخل الوساطة حيز التنفيذ بناء على اتفاق أطراف النزاع، أو تستهل بمبادرة تصدر عن طرف ثالث (قد يكون مثلا رئيس دولة، أو الأمين العام للأمم المتحدة)، وأيا كان القائم بمهمة الوساطة فانه ينبغي عليه أن يقوم بالاتصالات المباشرة وتحرير المقترحات والمقارنة بين وجهات النظر للبحث عن

مجالات الوفاق بين الأطراف، وإعداد الترتيبات الفورية لسد الثغرات التي تمنع من تفاقم النزاع وإيجاد حل ممكن له في أسرع وقت [3].

هذا ونشير إلى أن الوساطة الجزائرية كان لها دور كبير في تسوية العديد من النزاعات من أمثلة من ذلك نذكر الوساطة التي قام بها الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في مارس 1975 بين العراق وإيران لتسوية النزاع حول الحدود بينهما، وساطة الجزائر لحل مشكلة الرهائن الامريكيين بطهران عامي 1979– 1980، والذي ترتب عنه توقيع اتفاق الجزائر في 19 جانفي 1981، والوساطة التي قام بها وزير خارجية الجزائر بين العراق وإيران لوقف الأعمال العسكرية بينهما في شهر أفريل من عام 1982 [4]، كذلك الوساطة الجزائرية في الحرب الإثيوبية الإريثيرية والتي تمخض عنها توقيع اتفاق السلام بالجزائر بين إثيوبيا وإريثيريا في 12 ديسمبر 2000 [5].

المحور الثاني: المقاربة الجزائرية في إرساء السلم و الأمن قاريا و دوليا

تسعى الجزائر منذ استرجاعها لسيادتها ان تساهم في تعزيز الاستقرار و بناء السلم في القارة الافريقية سواء في عهد منظمة الوحدة الافريقية أو حاليا في اطار الاتحاد الافريقي .

و في هذا السياق شكلت الهندسة الإفريقية للسلم والأمن احدى المسائل التي كان للجزائر دورا كبيرا في بلورتها و تكريسها عمليا ، وهذا بسبب النزاعات المسلحة التي تواجهها القارة الإفريقية بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص، لذلك أصبحت الجزائر فاعلا محوريا وأساسيا في تسوية النزاعات الإفريقية بالنظر إلى مقاربتها الدبلوماسية المستندة الى مبادئ اساسية على غرار مبدأ الحل السلمي للنزاعات ونبذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع العمل على حفظ الوحدة الوطنية للدول الإفريقية [6].

وقد تزايد اهتمام الجزائر بالقضايا الإفريقية بعد أن سجلت عودتها القوية إلى الساحة الإفريقية من خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ، حيث جاءت مبادرة الرؤساء الثلاث (الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الجنوب الإفريقي تابو مبيكي والرئيس النيجيري أوبا سانجو) لإعداد خطة تنموية في القارة عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا (MAP)، ونظم الرئيس السينغالي عبد الله واد مبادرة أطلق عليها مخطط أوميغا Omga Plan، وتم دمجها فيما بعد قي مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي

موحد أصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) التي تهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة.

كما تزامنت عودة الجزائر إلى الساحة الدبلوماسية العالمية مع استحداث آليات جديدة على مستوى القارة الإفريقية، حيث كان إنشاء الاتحاد الإفريقي سنة 2002 ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1963، وكذا مجلس السلم والأمن الإفريقي سنة 2004 بدلا من آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها لعام 1993 التي عجزت عن إيجاد الحلول الأمنية للقارة، وبهدف تسهيل مهمته تم وضع نظام قاري للإنذار السريع والقوة الإفريقية الجاهزة التي كانت من المقرر أن تكون عملياتية سنة 2010 [7].

تعد كذلك الظاهرة الإرهابية من بين التهديدات التي جعلت الجزائر تحذر من خطورتها سيما و انها عانت منها كثيرا و استطاعت ان تواجهها و تنتصر عليها لوحدها و بموجب قدراتها الذاتية ، و كانت تدعو دوما إلى انها ظاهرة عابرة للأوطان و الحدود ، و تستلزم ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربتها بمختلف أشكالها، حيث أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر على المستوى الإقليمي عن توقيع الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائرية [8].

تعزيزا لهذه الاتفاقية فقد تمت المصادقة على خطة عمل الجزائر في 2002، تمخض عنها إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب بتاريخ 13 أكتوبر 2002، كما أن الجزائر تعتبر أول دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة، وقد تمت الموافقة على مبادئ هذه الرؤية خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في شهر مارس 2010، التي نشطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية، كما تم الاتفاق في اجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) في الساحل الإفريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011، على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود المشتركة والحد من مخاطر تنظيم القاعدة الذي ينشط في المنطقة على نطاق واسع [9].

زيادة على ذلك فقد تقدمت الجزائر خلال الاجتماع الأخير لوزراء العدل العرب بجدة باقتراح يتضمن إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية والمتاجرة بالمخدرات على اعتبار أنها هي المنبع الرئيسي لتمويل الإرهاب خاصة في دول الساحل، كما طالبت الجزائر خلال هذا الاجتماع، بتكوين لجنة تتولى صياغة قانون لتجريم دفع الفدية مع المطالبة بمعاقبة الدول التي تدفع الفدية للجماعات الإرهابية [10].

المحور الثالث: دراسة تحليلية للوساطة الجزائرية في الأزمة المالية

تقتضي دراسة الوساطة الجزائرية في الأزمة المالية التحدث عن موقف الجزائر الرافض للتدخل العسكري الفرنسي بمالي بحجة محاربة الإرهاب، ثم التطرق إلى وساطة الجزائر التي أسفرت عن توقيع اتفاق السلم والمصالحة بمالي لتسوية الأزمة.

أولا: موقف الجزائر الرافض للتدخل العسكري الفرنسي في مالي

بدأ النزاع في مالي من خلال العمليات التي قامت بها عناصر حركة الأزواد (الطوارق) وهم لاجئون من الطوارق الماليين والنيجيريين استقروا في الجنوب الجزائري وشكلوا مع أفراد من قبائلهم لم تغادر بلدانها، مجموعات مسلحة تشن عمليات عسكرية ضد القوات المالية والنيجيرية التي تواجه حركات التمرد شمالي مالي والنيجر، وقد قامت الجزائر بجهود دبلوماسية أسفرت عن إبرام اتفاق تمنراست في جانفي 1991 بين الحكومة المالية وحركة الأزواد لوضع حد لحوالي ستة أشهر من التمرد [11].

غير أن الانقلاب في بامكو أسقط الاتفاق وواصلت القوات المالية عملياتها ضد الحركة الشعبية للأزواد. فكان أن انقسمت هذه الأخيرة إلى عدة مجموعات (حركة شعب الأزواد، الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد، الجبهة الإسلامية للأزواد، الجيش الثوري لتحرير الأزواد) هاجمت الأكثر تطرفا منها القوات النظامية. وتسبب هذه العمليات في نزوح اللاجئين نحو الجزائر، التي توسطت من جديد لوقف المعارك وساهم توحد بعض هذه المجموعات (الحركة الشعبية، الجبهة الإسلامية والجيش الثوري) في مجموعة واحدة (حركة قوى الأزواد الموحدة) في أفريل 1992 في تتويج وساطتها (المدعمة بدور فرنسي) بالتوصل إلى اتفاق بامكو، في الشهر نفسه، بين الحكومة المعنية والمتمردين وضع حدا للقتال [12].

كما أن الإعلان الرسمي (حفلة شعلة السلام في مدينة تومبكتو شارك فيها مختلف الفرقاء) عن نهاية الحرب في مارس 1996، لم يشكل حائلا دون وقوع صدامات بين بعض القبائل المعنية في نهاية التسعينيات [13].

إلا أنه نتيجة تزايد الأعمال الإرهابية وانتشار عمليات الاختطاف في شمال مالي قام مجلس الأمن بإصدار القرار 2085 بتاريخ 20 ديسمبر 2012 وافق بموجبه على نشر قوات مسلحة دولية شمال مالي تمتد لمدة عام بهدف دعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال من إقليمها الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة، وفي الحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا، والمنظمات المتطرفة المرتبطة بها، مع اتخاذ التدابير الملائمة للحد من أثر الإجراءات العسكرية على السكان المدنيين [14].

ونتيجة توسع التهديدات الأمنية في مالي بعد أن تمكنت "حركة أنصار الدين" بالتعاون مع "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" من إلحاق عدد من الهزائم المتتالية بالقوات الحكومية لتتمكن من بسط سيطرتها كاملة على شمال البلاد، مهددة باستمرار التحرك ناحية الجنوب الواقع تحت سيطرة القوات الحكومية، اجتمع مجلس الأمن في 10 يناير 2013 مطالبًا بـ"انتشار سريع" للقوة الدولية لمواجهة "التدهور الخطير للوضع" على الأرض، ولصد تقدم المجموعات المسلحة، تنفيذاً للقرار (2085) الذي سبق أن اتخذه المجلس في 20 ديسمبر 2012 لمساعدة القوات الحكومية على بسط سيطرتها على عموم البلاد [15].

هذا وبالرغم من أن قرار مجلس الأمن لم ينص على مشاركة القوات البرية للاتحاد الأوروبي مباشرة في العمليات، إذ على الجيوش الأوروبية تأمين الدعم اللوجيستي لجيش مالي والحلفاء الأفارقة وتدريب قوات الأمن الحكومية، فإن فرنسا لم تنتظر طويلا بعد نجاح العناصر الإسلامية المسلحة في السيطرة الكاملة على بلدة "كونا" وسط البلاد بعد معارك مع القوات النظامية استُخدمت فيها الأسلحة الثقيلة، لتتخذ قرارًا سريعًا بالتدخل العسكري لمساعدة القوات المالية، خصوصًا وأن "كونا" كانت آخر منطقة عازلة بين المقاتلين الإسلاميين وبلدة "موبتي" الاستراتيجية التي تبعد نحو 50 كيلومترا جنوبًا، مهددين بمواصلة التحرك ناحية العاصمة "باماكو" بعد أن أضحوا يسيطرون على حوالي

ثلثي البلاد، وليعيد الرئيس المالي مطالبته بالمساعدة العسكرية وخصوصًا من جانب فرنسا، لمواجهة العناصر المسلحة المنتشرة في شمال البلاد [16].

هذا ونشير إلى أن المغرب قد سمحت مع الجزائر بفتح مجالهما الجوي أمام الطيران الفرنسي استنادا الى احكام ميثاق الامم المتحدة ، وقد بدا أن قرار التدخل العسكري الفرنسي المدعوم إفريقيا في مالي جاء بعد إقناع وتطمين الجزائر التي ترددت طويلا في الموافقة على تلك الخطوة خشية أن يكون التدخل الأجنبي مقدمةً لإقامة قواعد عسكرية فرنسية وأمريكية على مقربة منها، وللتحسب من التداعيات السلبية التي تلحق بأمن البلاد التي تضررت كثيرًا من خطر الإرهاب، ولتوافق الجزائر على فتح أجوائها أمام الطيران الفرنسي بعد ضمانات تمثلت في عدم قصف المدن الكبرى، والاكتفاء بقصف بعض المواقع والأهداف التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

كما أنه على الرغم من أن الرئيس الفرنسي صرّح بأن "فرنسا ليس لديها أي مصالح في مالي، بل هي ببساطة تخدم السلام"، وحدد أهداف العملية العسكرية هناك بوقف اعتداءات المتمردين، وتأمين العاصمة "باماكو"، والحفاظ على وحدة أراضي تلك البلاد، وتحرير الرهائن المحتجزين فيها، مؤكدًا أن بلاده ستنهي تدخلها في مالي وستسحب قواتها من هناك بمجرد أن يعود الاستقرار والأمان لها ويصبح بها نظام سياسي راسخ، إلا أن خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن اختزالها في الخطر الإرهابي فقط، وإنما يقف وراءها أيضًا مصالح جيو اقتصادية و جيوسياسية ، إذ تمثل مالي وشمال غرب إفريقيا على نحو عام موردًا مهمًّا لليورانيوم والنفط والغاز والذهب واللؤلؤ والكوبالت، وتخشى فرنسا من أن تحول الجماعات الأصولية في شمال مالي دون الاستثمار الواسع في تلك المنطقة التي لم تستغل كاملا بعد، ويكفي الإشارة إلى رغبة فرنسا في تعزيز وجودها حفاظًا على مصالحها الواسعة في المنطقة المجاورة لمالي، وخصوصًا في النيجر، حيث تتزود بنحو 80% من اليورانيوم الخام [17].

ثانيا: أهمية الوساطة الجزائرية و دورها في تسوية الأزمة في مالي

لعبت الجزائر دورا كبيرا في تسوية الأزمة وذلك بفضل دورها الهام اقليميا و ادراكها لكل المتغيرات المتصلة بالمنطقة، الأمر الذي سمح لها دائما ان تكون بمثابة الوسيط الطبيعي، والتي بفضل وساطتها تمكنت الحكومة المركزية المالية من توقيع اتفاق تمنراست عام 1991 مع المتمردين بالشمال لإعطاء المنطقة حكم لا مركزي ، لكن هذا

الاتفاق لم يستمر إلا شهورا، واندلع النزاع مجددا، حيث اتهم المتمردون الحكومة المركزية المالية بعدم الجدية في تطبيق الاتفاق، لذلك حاولت الحكومة المالية التوصل إلى اتفاق ميثاق وطني (1992) يتضمن اللامركزية ودمج المقاتلين المتمردين في المؤسسات العسكرية والمدنية للدولة، علاوة على وضع برنامج لتنمية الشمال، ليتطور الاتفاق لاحقا سنة 1996 بتومبوكتو، إذ تضمن هذا الاتفاق حل الجماعات المسلحة وتسليم 3000 قطعة سلاح للحكومة المركزية[18].

غير أنه بسبب عدم تفعيل الاتفاقيات المتعاقبة انفجر الوضع في كيدال وميناك سنة 2006، لتتدخل الجزائر مرة أخرى وتقوم بالوساطة بين الاطراف المالية ، تمخض عنها الاتفاق على وقف الهجمات المسلحة على مؤسسات الدولة مقابل تعهد الحكومة المركزية المالية من جديد بتجسيد الاتفاقيات التي التزمت بها سابقا وتنمية شمال مالي، وكان هذا الاتفاق بتاريخ 04 جويلية 2006، غير أن مالي عرف عدة أزمات في السنوات اللاحقة 2007– 2009، مما أدى إلى انقلاب عسكري بتاريخ 22 مارس 2012 بقيادة النقيب أمادو سانوغان الذي أطاح بالرئيس أمادوا تومانو توري متهما هذا الأخير بالتقصير في الحفاظ على وحدة مالي، وقد تمكنت هذه الحركة الانفصالية من السيطرة على مدن رئيسية بشمال مالي مثل تومبوكتو وغاو، لتجد الجماعات الإرهابية فرصة مضاعفة نشاطاتها خاصة في شمال مالي[19].

نتيجة لهذا الوضع المتردي في مالي قامت الجزائر بجهود دبلوماسية كبيرة لتسوية الأزمة المالية بسبب التأثيرات الخطيرة لانتشار الجماعات الارهابية على الأمن الجزائري لاسيما بعد اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مدينة غاو، وقد أدت جهود الدبلوماسية الجزائرية إلى تسوية الأزمة المالية وذلك بعد ثمانية أشهر من المفاوضات وخمس جولات من الحوار بين الحكومة المالية والأطراف المتنازعة، حيث تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الجزائر بتاريخ 1 مارس 2015، وهذا برعاية الجزائر التي ادارت الوساطة الدولية بامتياز و في اطار مسار الأمم المتحدة ، ووقع الاتفاق ممثلي حكومة باماكو وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة شمالي مالي، وحضر مراسيم التوقيع ممثلا الحكومتين الأمريكية والفرنسية والحركات السياسية المسلحة المعنية بالاتفاق وهي ستة (الحركة العربية لتحرير الأزواد، التنسيقية من اجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد،

المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد، والحركة العربية للأزواد)، ليتم بعد ذلك التوقيع النهائي على اتفاق السلم والمصالحة ببماكو في 15 جويلية 2015، هذا الاتفاق حدد آليات تسوية النزاع بمالي بداية من وقف إطلاق النارالى اغاية التفعيل العملي لاحكامه الهامة ، كون ان هدا الاتفاق استنج الى تصور شامل يربط بشكل متناغم بين المعالجة الامنية و السياسية و التنموية للتحديات التي تواجه الدولة في مالي و يتضمن اليات متابعة تنفيد الاتفاق عمليا ، و هو التصور الذي يطهر بوضوح لمسة المقاربة الجزائرية .

خاتمة

تبين هذه الدراسة أن الجزائر قامت بتبني إستراتيجية هامة لبناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي ، وقد تجسدت هذه الإستراتيجية من خلال الوساطة الجزائرية لتسوية عدة نزاعات شهدتها القارة الإفريقية لعل أبرزها النزاع في مالي. ذلك أن المقاربة الجزائرية تقوم على أسس ثابتة ومبادئ لا جدال فيها تجمع بين التسوية السلمية للنزاعات المسلحة والحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية، كما ترفض الجزائر أي تدخل عسكري خارجي في شؤون الدول الإفريقية و تربط اساسا بين المتغيرات الاساسية الثلاثة وهي السلم و الامن و التنمية ، لذلك تسعى دوما إلى تدعيم أسس الهندسة الإفريقية للسلم والأمن والتي تقوم ليس فقط على منع نشوب النزاعات وإنما تعزيز التنسيق و التعاون الاقليميين.

الهوامش

[1]– جاء في المادة 1/1 من الميثاق أنه من مقاصد الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

[2]- ***Slim Laghmani et Autres***, *Affaires et documents de Droit International, Centre de Publication Universitaire, Tunisie, 2005, pp 31- 34.*

[3] – **صالح يحي الشاعري**، تسوية النزاعات سلميا، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 58.

[4]– **سهيل حسين الفتلاوي وغالب عواد حوامدة**، القانون الدولي العام (الجزء الثاني)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 181.

[5]– **محمد بوعشة**، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريثيرية، الطبعة الأولى، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، تونس، 2004، ص 09.

[6] *Philippe Lebeaud, Alger, pivot d'une diplomatie de paix, revue Afrique Asie, Mars 2015, p 44.*

[7] أمال بوجليدة، الجزائر والقارة الإفريقية: دفع ديناميكية السلم والتنمية، مجلة الجيش، العدد 591، أكتوبر 2012، ص 68– 69.

[8] اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب المعتمدة خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 يوليو سنة 1999، وقد صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 79/2000 المؤرخ في 9 أفريل 2000.

[9] علي لبوخ ، الإرهاب في الساحل وأثاره على الأمن الوطني، **مجلة المدرسة العليا للحربية**، الجزائر، العدد السادس، جوان 2013، ص 132.

[10] حول هذا الموضوع أنظر، د. مخلوف ساحل، دور المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، **مجلة ستراتيجيا**، العدد 4، السداسي الثاني، 2015، ص ص 123– 139؛ أنظر أيضا خالد حساني، مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي، **مجلة ستراتيجيا**، العدد 4، السداسي الثاني، 2015، ص ص19– 51.

[11] نص هذا الاتفاق على منح منطقة الأزواد حكما ذاتيا وتنمية المنطقة.

[12] نص هذا الاتفاق على دمج عناصر الحركة في الجيش النظامي، تفكيك قواعد الحركة وحكم ذاتي لإقليم شمالي مالي.

(13) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي)، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 57.

(14) انظر الفقرة التاسعة من القرار 2085 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 6898 المعقودة في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

(15) إيمان أحمد عبد الحليم، عوائق التدخل العسكري في شمال مالي، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/2907/

(16) تفيد التقارير عن التدخل الفرنسي في مالي أنه يقوم على ثلاثة محاور، أولها: الضربات الجوية التي تستهدف قوافل سيارات الدفع الرباعي المسلحة ومراكز تجمعها خصوصًا على الخط الفاصل بين شمال مالي والجنوب، وثانيها: تعزيز وحدات القوات الفرنسية الخاصة التي نقلت إلى المعارك في مالي من قواعد تمركزها في بوركينافاسو المجاورة، والتي شاركت في استعادة بلدة "كونا" الإستراتيجية التي كانت سيطرة الإسلاميين عليها السبب المباشر لإطلاق العملية الفرنسية، أما المحور الثالث: فيقوم على تعزيز القوة الفرنسية المرابطة في العاصمة "باماكو" بعناصر إضافية من الوحدات الفرنسية المرابطة في الدول الإفريقية المجاورة، وخصوصًا من ساحل العاج وتشاد، بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوروبيين والمصالح الفرنسية.

(17) إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص 7.

(18) اسماعيل دبش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010، **مجلة ستراتيجيا**، العدد 01، السداسي الأول، 2014، ص 54.

(19) اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 54.